

Distr.: General
15 December 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن
الاستثمار من أجل التنمية
الدورة الرابعة
جنيف، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن أعمال دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي ٥ و٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

٣ موجز الرئيس	أولاً -
٣ البيانات الافتتاحية	ألف -
٤ إدماج سياسات الاستثمار في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة	باء -
٦ التشجيع مقابل التنظيم: إيجاد التوازن "السليم" لسياسة الاستثمار	جيم -
٨ تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية	دال -
١٠ استنتاجات: الطريق إلى الأمام	هاء -
١٢ المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٢ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٢ إقرار جدول الأعمال	باء -
١٣ تقرير الاجتماع	جيم -
١٤ الحضور	مرفق



أولاً - موجز الرئيس

جعل الاستثمار عاملاً مساهماً في التنمية: منظور السياسة العامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١ - افتتح السيد جيمس زهان، مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد، الدورة الرابعة والأخيرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية يوم الاثنين الموافق ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وناقش الاجتماع الاستنتاجات التي خلصت إليها الاجتماعات الثلاثة السابقة من منظور السياسة العامة، مع التشديد على مسألة جعل الاستثمار عاملاً مساهماً في التنمية.

ألف - البيانات الافتتاحية

٢ - قال الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، إن الأزمة المالية المستمرة والخطر المحدق المتمثل في حدوث تراجع اقتصادي واسع النطاق قد أفضيا إلى تزايد الحاجة إلى استثمار خاص منتج من أجل إنقاذ الاقتصاد العالمي من الدخول في حالة كساد طويل الأمد وتيسير تحقيق انتعاش مستديم. وأضاف قائلاً إن لدى الشركات الاحتياطات النقدية الضرورية فضلاً عن الاستعداد اللازم للاستثمار وإن الحكومات تُشجّع على تهيئة وصون بيئة سياسات عامة مواتية للمستثمرين ولتحقيق التنمية المستدامة. والواقع أن الحكومات قد أخذت تعتمد على نحو متزايد إجراءات لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية بينما تنص في الوقت نفسه للمشاكل الأساسية التي تواجهها البشرية كمشكلتي الأزمات الغذائية وتغير المناخ. وسلط الضوء على تجدد الاهتمام بالسياسات الصناعية واستراتيجيات التنمية الصناعية في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وأشار الأمين العام كذلك إلى أن واضعي السياسات يواجهون تحديات سياسية معقدة ومتراكبة على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك (أ) مسألة تحديد أفضل السبل لإدماج إطار سياسات الاستثمار الوطنية والدولية ضمن استراتيجية إنمائية شاملة؛ و(ب) الحاجة إلى وضع استراتيجيات لتشجيع الاستثمار الذي يخدم تحقيق أغراض التنمية المستدامة؛ و(ج) التحدي المتمثل في إعادة التوازن بين حقوق وواجبات المستثمرين الأجانب دون اللجوء إلى تدابير حمائية في مجال الاستثمار. ودعا إلى إيجاد أداة مُجرّبة لقياس التأثير الإنمائي لسياسات الاستثمار بغية ضمان فعالية السياسات ومساعدة واضعي السياسات في ما يبذلونه من جهود.

٣ - وقدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع المذكورة التي أعدها أمانة الأونكتاد والواردة في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.3/11، فقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجل انتعاشاً متواضعاً في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة قد ارتفعت في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأضاف قائلاً إن عملية

وضع سياسات الاستثمار تتسم، كما أوضح الأمين العام، بوجود اتجاه نحو تحرير الاستثمار وتشجيعه، بينما يظل خطر الحمائية في مجال الاستثمار قائماً. وأشار إلى أن الدول تستخدم سلطاتها التنظيمية في المجال الاقتصادي لوضع سياسات صناعية في إطار سعيها لتوجيه مسار التنمية الاقتصادية وتنظيم الأسواق. إلا أن هذا يطرح تحديات أمام عملية رسم السياسات الوطنية تتصل بالصعوبات المواجهة في تحديد الصناعات التي يتعين النهوض بها، وفي اختيار السياسة اللازمة لذلك من بين مختلف السياسات الممكنة، وفي ضمان التفاعل المواتي بين سياسات الاستثمار وتنمية المشاريع، وفي منع فرض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إنه من الضروري جعل الاستثمار أداة ناجعة لتحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن ذلك هو التحدي الشامل الذي يواجه عملية وضع السياسات على المستويين الوطني والدولي معاً. فعلى المستوى الدولي، أصبح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يتزايد تعقيداً في خضم أعداد متزايدة من اتفاقات الاستثمار الدولية والمنازعات المتصلة بالاستثمار. ومن أجل التصدي للتحديات التي يطرحها هذا النظام أمام المسؤولين عن وضع السياسات، دعا إلى (أ) تحسين قدرة نظام اتفاقات الاستثمار الدولية على تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة؛ و(ب) إعادة التوازن بين حقوق وواجبات المستثمرين إزاء الدول؛ و(ج) تشجيع المشاركة المتعددة الأطراف والمبادرات المشتركة من أجل تبادل الخبرات ومناقشة مسألة أفضل الممارسات لدى التصدي للتحديات المذكورة آنفاً.

باء - إدماج سياسات الاستثمار في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة

٤ - ركزت الجلسة الأولى على مسألة مفادها أن استراتيجيات التنمية الصناعية تشكل عاملاً أساسياً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية. إلا أنه تم التسليم بأن هذه الاستراتيجيات معقدة وتتطلب الأخذ بنهج سياسي متسق وشامل في العديد من مجالات السياسة العامة كالتيجارة والاستثمار والتكنولوجيا والملكية الفكرية والمنافسة والضرائب والعمل والبيئة وتطوير الهياكل الأساسية. وشدد العديد من الخبراء على أن السياسات المخصصة لحالات بعينها قد لا تكون ملائمة وأن استراتيجيات الأعمال التجارية للشركات ينبغي أن تجاري على الوجه الأفضل استراتيجيات البلدان في مجال التنمية الصناعية من أجل تحقيق التآزر فيما بينها.

٥ - وأشار كذلك إلى أن سياسات الاستثمار تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الصناعية. وبرز في هذا الصدد مجالان من مجالات السياسة العامة لأنهما يعكسان الترابط الوثيق بين تلك الاستراتيجيات وسياسات الاستثمار، وهما: السياسات الصناعية وتطوير المشاريع. وشدد العديد من المندوبين على أن بلدانهم تعمل على النهوض بصناعات محددة. وأشاروا إلى أن استراتيجيات "انتقاء الفائزين" هذه يمكن أن تتكامل بالنجاح إذا كانت لدى الصناعات مزايا نسبية (فعلية أو محتملة) تسعى الحكومات لاستغلالها. وهذه المزايا يمكن أن

تستند، مثلاً، إلى تدني تكاليف العمل أو إلى توفر مهارات محددة. وأشار الخبراء إلى أن الحكومات قد ترغب في تشجيع الاستثمار الأجنبي في صناعات محددة من أجل تعزيز هذه المزايا.

٦- وبالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي، أشار الخبراء إلى وجود اتجاه متزايد نحو البناء على المزايا التي تتسم بأهمية بالنسبة لأساليب الإنتاج الدولي غير القائمة على المشاركة السهمية، مثل التصنيع التعاقدية، وتوفير الخدمات بالتعاقد مع جهات خارجية، وتراخيص الامتياز أو الزراعة التعاقدية. وأوضح أحد الخبراء أن لكل من الحكومات ورابطات الأعمال دوراً هاماً تؤديه في إرساء الأسس التي تتيح رواج هذه الأشكال من التعاون في مجال الأعمال وإرساء أفضل الممارسات في هذا الصدد. وأشار إلى التمويل "الأذكي" باعتباره أمراً بالغ الأهمية، لأن المؤسسات الائتمانية والمقترضين ينبغي أن يكونوا مطلعين على الوضع المالي للشركاء الذين يختارونهم.

٧- وشدد المشاركون على أن الهدف النهائي لسياسات الاستثمار هو إدماج الشركات المحلية إدماجاً أفضل في سلاسل القيمة الإقليمية أو العالمية وتمكينها من الارتقاء عبر هذه السلاسل من خلال التعلم والتحسين المستمرين. ورأى بعض الخبراء أنه ينبغي أن تكون لدى الحكومات، لكي تنجح، أهداف واضحة، بدلاً من أن تنتهج سياسات محض دفاعية إزاء الاستثمار الأجنبي. كما أن من المهم توفير بنية مؤسسية ملائمة. وشدد أحد الخبراء على الخطر الذي يمثله إغفال الحكومات لمكاسب الإنتاجية المحتملة المتصلة بالاستثمارات الأجنبية.

٨- وقد أظهرت المناقشات أن للبلدان احتياجات وأولويات مختلفة في مجال الاستثمار. فعلى سبيل المثال، شدد المتكلمون على أهمية الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات اللوجستية، وبخاصة في المناطق الريفية وفي سياق الهجرة؛ كما أن للاستثمارات في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الأحيائية، ومصادر الطاقة المتجددة أهميتها أيضاً. وفي بعض الحالات، تُدرج هذه الأولويات في خطط التنمية الوطنية. وكانت هناك دعوات أيضاً للتحويل نحو اقتصاد أخضر، وأشار إلى ضرورة إعادة النظر في سياسات الاستثمار القائمة من أجل تيسير حدوث هذا التحول بسلاسة.

٩- وقال الخبراء أيضاً إن السياسات الصناعية يمكن أن تشمل عناصر تتعلق بالقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي لأسباب منها مثلاً حماية الصناعات الوليدة، والصناعات الرائدة التي تُعتبر رمزاً وطنياً، أو الصناعات الحساسة من الناحية السياسية. وثمة خطر في أن تترلق هذه السياسات لتتحول إلى مواقف حمائية في مجال الاستثمار. ويمكن لزيادة التعاون الدولي أن تساعد في تفادي سياسات "إفقار الجار" وأن تسهم في إيجاد أوجه تآزر من خلال تنفيذ مشاريع صناعية مشتركة. وقال أحد المتكلمين إن زيادة التركيز على سياسات إنشاء التكتلات التي تجمع بين شركات أجنبية ومحلية يمكن أن تساعد في منع التزعة الحمائية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتوافر الحوافز لإقامة مناطق اقتصادية خاصة أن يساعد في تجنب بعض أوجه المفاضلة التي ينطوي عليها "انتقاء الفائزين".

١٠ - كما تناولت المناقشات مسألة تطوير المشاريع وتنمية المهارات، حيث تم التشديد على أهميتها الحاسمة في ضمان تحقيق التنمية الصناعية والتنمية المستدامة وفي الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر. فدون توفر قدرات محلية كافية، لا يحدث تدفق للاستثمار الأجنبي إلى الداخل؛ وفي الوقت نفسه، يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساعد في تحسين وتنمية القدرات المحلية. واتفق المشاركون على أن للحكومات دوراً فعالاً تؤديه في توفير خدمات التعليم والتدريب فضلاً عن إتاحة الوصول إلى التمويل والربط بشبكة الإنترنت على نطاق أوسع من أجل بناء القدرات المحلية وتطوير تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، حسبما أبرزته أمثلة من التجارب القطرية في منطقة آسيا. كما يمكن لوضع إطار شامل لسياسات تنظيم المشاريع يعزز بناء القدرات الاستيعابية وأوجه التآزر بين الاستثمار وسياسات تطوير المشاريع أن يكون عاملاً مساعداً أيضاً.

١١ - ولاحظ الخبراء أن بناء القدرات المحلية يمثل عاملاً بالغ الأهمية في جميع مراحل سلسلة القيمة - من الزراعة والعمليات الصناعية البسيطة إلى الأنشطة الأكثر تطوراً وتعقيداً. كما أن التحسين المستمر للقدرات القائمة يمثل عاملاً حيوياً أيضاً من أجل الارتقاء إلى مراحل أعلى في سلسلة القيمة العالمية عندما تفقد البلدان ميزتها المتمثلة في تدني تكاليف العمل. ويساعد بناء القدرات الشركات المحلية على أن تصبح قادرة على تنظيم المشاريع بذاتها. وهذا يشمل على نحو متزايد استراتيجيات لتشجيع تدفقات الاستثمار إلى الخارج.

١٢ - ومن شأن تشجيع هذا الاستثمار أن ييسر عملية حيازة التكنولوجيا والدراية العملية من الخارج وأن يتيح وصول الشركات التي تتم حيازتها إلى الشبكات العالمية.

جيم - التشجيع مقابل التنظيم: إيجاد التوازن "السليم" لسياسة الاستثمار

١٣ - لاحظ الخبراء وجود اتجاه عام نحو مشاركة الدولة مشاركة أقوى في الاقتصاد في السنوات الأخيرة. وهذا لا يرجع فقط إلى رد الفعل على الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة، حيث تسعى الحكومات لمساعدة الاقتصاد في العودة إلى مساره السليم. بل إنه يرجع أيضاً إلى تحول في اتجاه تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. ويتسم هذا الاتجاه بإعادة توازن حقوق المستثمرين وواجباتهم تجاه الدولة. وتشمل مجالات السياسة العامة التي أُشير إليها على نحو متكرر خلال الاجتماع القضايا البيئية والاجتماعية، والضرائب، والتنظيم الخاص بقطاعات وصناعات محددة، في مجال الإنتاج الزراعي أو مجال الخدمات المالية على سبيل المثال. وفي هذا السياق، سلّم بعض الخبراء بأن مجموعة بحوث وتحليلات الأونكتاد للتغيرات في السياسات الوطنية تُعتبر مفيدة جداً. وشددوا على أهمية العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بالنسبة للمسؤولين عن وضع السياسات العامة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وطلبوا إلى الأمانة إجراء مناقشة أكثر تفصيلاً للبيانات في هذا الصدد.

١٤ - وأشار إلى أن إيجاد التوازن السليم بين تشجيع الاستثمار أو تحريره، من جهة، وتنظيم الاستثمار أو تقييده من جهة ثانية، ليس مهمة سهلة. فمن ناحية، قد تكون هناك حاجة لمزيد من التنظيم على ضوء الشواغل البيئية والاجتماعية المتزايدة والتركيز على التنمية المستدامة. وقد أشار أحد الخبراء إلى أنه يلزم إجراء المزيد من البحوث في مجال الاستثمار المستدام. كما أُشير إلى أن وجود بيئة استثمارية "أقل ترحيباً" بالمستثمرين لا يعني تلقائياً تزايد النزعة الحمائية. ومن ناحية أخرى، يمكن للإفراط في فرض الضوابط التنظيمية أن يؤثر تأثيراً سلبياً على جاذبية البلد كوجهة للاستثمار. واتفق الخبراء على أن من المهم ألا يغيب عن البال أن التنظيم لا يعني بالضرورة فرض قيود جديدة على المستثمرين، ذلك لأن التنظيم يوفر الوضوح والشفافية والأمن والقدرة على التنبؤ. فمن الضروري وجود إطار قانوني للاستثمار يكون مستقراً ويمكن التنبؤ به.

١٥ - وثمة تحد آخر يتمثل في إيجاد التوازن السليم في عقود الاستثمار الكبيرة المبرمة بين الدول والمستثمرين الخواص، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن الأمثلة على ذلك أن البلدان النامية قد لا تمتلك الخبرة التفاوضية الكافية والخبرات اللازمة للحصول على فوائد منصفة في إطار هذه العقود. وأشار أحد الخبراء إلى تجربة سلبية فيما يتعلق بهذه الشراكات، فشدد على أن البلدان النامية تحتاج إلى دعم لإبرام عقود أكثر توازناً تقوم على توزيع متساو للفوائد بين الدولة والمستثمر. وفي هذا الصدد، تؤدي مبادئ العقود "المسؤولة" (A/HRC/17/31/Add.3) دوراً أساسياً لأنها يمكن أن تساعد في الحفاظ على حيز السياسات في هذه العقود، خصوصاً فيما يتعلق بتطبيق القوانين المحلية بحسن نية من أجل أعمال حقوق الإنسان.

١٦ - وقال العديد من المشاركين إن خطط التنمية الوطنية يمكن أن تُستخدم لضمان مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة وكفالة تركيز استراتيجيات تشجيع الاستثمار على الاستثمارات المسؤولة من الناحيتين البيئية والاجتماعية. وشدد العديد من الخبراء على أهمية توفر مبادئ توجيهية سياسية خاصة بشأن كيفية التعامل مع الاستثمار وأهمية وجود مؤشرات لقياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد.

١٧ - ورأى بعض الخبراء أن سياسات الاستثمار ينبغي أن تشمل روابط أفضل بين القطاعين العام والخاص وأنه كثيراً ما تكون هناك حاجة لزيادة تنوع الاقتصاد بالتحوّل عن قطاعات المواد الخام إلى أساليب إنتاج ذات قيمة مضافة أعلى. وأشار إلى أنه ينبغي عدم تشجيع الاستثمارات القائمة على المضاربة التي لا تهدف إلى إقامة علاقة دائمة باقتصاد البلد المضيف.

١٨ - وقال الخبراء إن مسألة تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات قد اكتسبت مزيداً من الأهمية في التفاوض حول اتفاقات الاستثمار الدولية. وأشار إلى أن هناك بالفعل اتجاهات نحو إعطاء المزيد من الأهمية للحق في التنظيم في إطار هذه الاتفاقات. وفي هذا الصدد، شدّد الخبراء على الدور المتزايد للاقتصادات الناشئة باعتبارها مستثمرة في الخارج. ففي إطار أداء هذا الدور، يُرجّح أن تشدد هذه الاقتصادات تشديداً أكبر على تأمين الحماية الكافية

لمستثمريها في الخارج. وثمة مسألة بالغة الأهمية أيضاً تتمثل في ما إذا كان يتعين أم لا منح المستثمرين الأجانب حقوقاً في التوطن.

١٩- وجرى أيضاً بحث مسألة دور المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهذه يمكن أن تشكل، كما أوضح أحد الخبراء، معياراً خارجياً هاماً بالنسبة للعقود المبرمة بين الدول والمستثمرين الخواص. ويمثل التكاثر السريع للقواعد المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في السنوات الأخيرة علامة مشجعة، ولكنه من الممكن فعل المزيد بوسائل منها مثلاً تحسين رصد الامتثال لتلك القواعد والعمل من أجل زيادة مواءمة محتواها الموضوعي.

دال - تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية

٢٠- ناقش الاجتماع التحديات الكبيرة التي يطرحها نظام الاستثمار الدولي أمام المفاوضين والمسؤولين عن وضع السياسات العامة وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة اليوم. وشدد المشاركون على الحاجة إلى زيادة الشفافية والمشفرة والتماسك والاتساق في عملية رسم السياسات في مجال الاستثمار الدولي. وشدد العديد من الخبراء والمندوبين على أهمية تضافر الجهود وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بغية زيادة فعالية عمل نظام الاستثمار الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢١- وأعرب العديد من المشاركين عن شواغل فيما يتعلق بالنظام الحالي لتسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين. وأشار إلى عدد من الدعاوى التي أُقيمت مؤخراً والتي تنطوي على أبعاد هامة تتعلق بالسياسة العامة. ورداً على ذلك، انتهجت بعض البلدان مؤخراً نهجاً أكثر حذراً إزاء الأحكام الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر. وشدد بعض المندوبين على الحاجة إلى منع المنازعات في مجال الاستثمار وتشجيع تسويتها عن طريق المحاكم المحلية فضلاً عن أشكال أخرى بديلة لتسوية المنازعات. وذكر أحد المشاركين بأن النظام الحالي لتسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر لم يكن مفيداً للمستثمرين دائماً، ذلك لأن نسبة فوز المستثمرين في دعاوى منازعات الاستثمار تقل عموماً عن ٥٠ في المائة. وشدد المشاركون آخرون على قيمة اتفاقات الاستثمار الدولية كعنصر أساسي من عناصر أي نظام قائم على قواعد.

٢٢- وفي سياق مناقشة تناولت كيفية تفسير هيئات التحكيم لأحكام اتفاقات الاستثمار الدولية تفسيراً أكثر اتساقاً وتوازناً وقابلية للتنبؤ به، قال عدد من المتكلمين إنه من الضروري ضمان أن يُفسر أعضاء هيئات التحكيم أحكام تلك الاتفاقات مجتمعة لا منفصلة وأن يعتمدوا على مصادر أخرى للقانون الدولي بغية تجنب اتخاذ القرارات من جانب واحد وبصورة ذاتية غير موضوعية. وينبغي عدم قراءة أحكام تلك الاتفاقات بمعزل عن سياقها الأوسع. وأشار عدة خبراء إلى أنه ينبغي للهيئات القضائية أن تستخدم اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات كمصدر إرشادي، مما يتيح مراعاة أحكام القانون الدولي في مجالي البيئة والعمل. كما أن اختيار أعضاء

هيئات التحكيم مُهم أيضاً. فتعيين محكمين يحرصون على مراعاة مصالح السياسة العامة للدولة يمكن أن يساعد في التوصل إلى نتائج أكثر توازناً في تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر. وأشار بعض الخبراء كذلك إلى أن وجود مؤسسة شبيهة بمجلس الطعون التابع لمنظمة التجارة العالمية أن يكون مفيداً في سياق قانون الاستثمار الدولي.

٢٣- ومن المسائل الشاملة التي تناولها العديد من المندوبين والخبراء مسألة كيفية ضمان أن توفر اتفاقات الاستثمار الدولية حيزاً سياسياً مناسباً، بينما تدعم في الوقت نفسه الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار والمحافظة على إطار مفتوح لسياسات الاستثمار. فالتنظيم لخدمة المصلحة العامة ليس حقاً للدول فحسب، بل هو واجب عليها أيضاً. فالدول ملزمة، على سبيل المثال، بحماية حقوق الإنسان والبيئة والصحة العامة. واعتبر عدة مندوبين أن التنظيم لخدمة المصلحة العامة لا ينبغي أن يُعد انتهاكاً للالتزامات المعقودة بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية. كما وُجّه النظر إلى الطابع المعقّد للعلاقة بين السياسات الدولية والوطنية.

٢٤- وناقش عدد من المشاركين مسألة الكيفية التي يمكن بها تصميم المعاهدات في المستقبل بحيث تُعزز على نحو أكثر فعالية عملية التنمية المستدامة. وشدد عدة مشاركون على أن أحكام المعاهدات ينبغي أن تُصاغ بعناية أكبر. وأشار كمثال على ذلك إلى صياغة تعريف لبند الاستثمار، في اتفاقات الاستثمار الدولية، يستبعد أشكال الاستثمار القائمة على المضاربة أو، على نحو أكثر تحديداً، الاستثمار في السندات الحكومية. وأثار بعض المشاركين مسألة كيفية التعامل مع صناديق الثروة السيادية والكيانات المملوكة للدولة. وأعرب عدد من المندوبين عن اعتزام بلدانهم إدراج إشارات إلى التنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية التي ستعقد مستقبلاً - مثلاً في ديباجتها أو في أحكامها الموضوعية أو في فصل مستقل منها.

٢٥- وهناك بعض البلدان التي أخذت تعتمد نهجاً ابتكاريّاً إزاء عملية وضع السياسات المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية؛ وهناك بلدان أخرى تعكف حالياً على مراجعة معاهدتها النموذجية في مجال الاستثمار وتقييم مدى تأثير اتفاقات الاستثمار الدولية. وشدد العديد من المندوبين على أن عمليات المراجعة هذه تشكّل جزءاً من اتجاه أوسع عبر البلدان ولا ينبغي النظر إليها باعتبارها تهدف إلى خلق عقبات أمام الاستثمار الأجنبي. بل إن عمليات المراجعة تمثل أداة لتعزيز شفافية سياسة البلد الاستثمارية واتساقها وإمكانية التنبؤ بها، وإدماجها في استراتيجية أوسع للتنمية المستدامة. وشدد عدة مندوبين على أن عمليات المراجعة هذه تُجرى في إطار عملية مفتوحة وشاملة. وأوصى أحد المشاركين بأن ثمة دروساً تتعلق بإعادة التوازن لاتفاقات الاستثمار الدولية ينبغي أن تُستخلص من عملية مراجعة معاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية التي وضعتها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤. كما جرت مناقشة بعض مبادرات اتفاقات الاستثمار الدولية المتمحورة حول التنمية والمتخذة على الصعيد الإقليمي، مثل مبادرة تحالف المحيط الهادئ في أمريكا اللاتينية، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في أفريقيا.

٢٦- وفيما يتعلق بالمداولات التي جرت بشأن وظيفة اتفاقات الاستثمار الدولية المتمثلة في تعزيز الحكم الرشيد، وُجِّهت دعوة من أجل جعل المداولات المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية أقل تكنوقراطية وأكثر انفتاحاً وشفافية وأكثر تركيزاً على التنمية. وكان المفهوم من ذلك أنه يعني تعدد الجهات صاحبة المصلحة، مثل المستثمرين الأجانب والمحليين وغيرهم من المجموعات. وأشار بعض المشاركين إلى أن التنسيق في ما بين وزارات البلد، بما في ذلك التقييم المنهجي للتكاليف والفوائد المحتملة، هو أمر يتسم بأهمية حاسمة.

٢٧- ولكي لا تقتصر اتفاقات الاستثمار الدولية على تحديد حقوق المستثمرين فقط، اقترح عدة مشتركين خطوات عملية لتشجيع مساهمة الشركات على نحو ملائم في تحقيق التنمية المستدامة. واقترح أحد الخبراء أن تُرفق باتفاقات الاستثمار الدولية صكوك غير مُلزمة تتعلق بسلوك المستثمر، ومن ذلك مثلاً ما يسمى "مبادئ روجي" أو المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات. واقترح خبير آخر تضمين اتفاقات الاستثمار الدولية عناصر تتعلق بالمساءلة مثل رصد تلك الاتفاقات وتقييم مدى تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة. واعتبر البعض أن الإطار التنظيمي المحلي هو المستوى المناسب لتحديد وإنفاذ واجبات المستثمر. وأشار آخرون إلى أن اتفاقات الاستثمار الدولية ينبغي أن تُعزز امتثال المستثمرين للقوانين المحلية من خلال النص على أن المستثمرين الذين يتورطون في أنشطة غير مشروعة مثل الرشوة أو الاتجار بالمخدرات والأسلحة يُحرمون من الحماية التي يوفرها اتفاق الاستثمار الدولي.

٢٨- وشكّلت مسألة القيود التي تحدّ من القدرة على التفاوض حول اتفاقات الاستثمار الدولية شاغلاً مهماً بالنسبة للعديد من المندوبين. وقد أشار البعض إلى أوجه عدم التكافؤ في القدرة التفاوضية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وأعرب العديد من المندوبين عن امتنانهم للمساعدة المقدمة من الأونكتاد في مجال بناء القدرات وطلبوا إلى الأمانة توسيع نطاق العمل في هذا المجال. وكان هناك توافق في الآراء على أن من الضروري بذل المزيد من الجهود في مجال بناء القدرات لكي تستطيع البلدان أن تتصدى على نحو وافي للتحديات الراهنة، خصوصاً من أجل تمكين البلدان النامية من (إعادة) التفاوض حول اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات وإعطاء قضايا التنمية المستدامة حقها.

هاء - استنتاجات: الطريق إلى الأمام

٢٩- ركزت المناقشات على عدة عناصر أساسية لعملية رسم سياسات الاستثمار في المستقبل، واتفق الخبراء على أن الانعكاسات على التنمية المستدامة سيكون لها دور حاسم في هذا السياق. وكان هناك اتفاق على أن عملية وضع سياسات الاستثمار على المستويين الوطني والدولي ينبغي أن تُدمج في الاستراتيجيات الإنمائية العامة للبلدان وأن هذا يتصل بكل من الاستثمارات الواردة والصادرة.

٣٠- واتفق المشاركون على أن الاستثمارات الأجنبية واتفاقات الاستثمار الدولية تنطوي على تكاليف كما تنطوي على فوائد. وشدد عدة خبراء على أن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية هو نظام قوي قائم على قواعد، مشيرين إلى أهمية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر في هذا الصدد. إلا أنه من الضروري أيضاً تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وإعادة توازن هذه الاتفاقات، وضمان عمل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية على نحو أفضل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه يمكن الاعتماد على خبرة الأونكتاد وقدراته في عدة مجالات.

٣١- واعتبر المشاركون أن مواصلة بناء القدرات والمساعدة التقنية لأغراض التفاوض وإعادة التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية والدعم المقدم لإجراء عمليات مراجعة اتفاقات الاستثمار الدولية الجارية حالياً على العديد من المستويات وفي كثير من الحالات، أمر بالغ الأهمية في وقت يتواصل فيه إبرام هذه الاتفاقات بوتيرة سريعة. كما كانت هناك دعوات لتعزيز المساعدة المقدمة في مجال تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر، بوسائل منها تقديم المشورة القانونية من قبل مرفق استشاري وتقديم المساعدة في مجال منع المنازعات وإيجاد سبل بديلة لتسويتها. وطلب أحد الممثلين تنظيم دورات تدريبية إضافية، بما في ذلك بشأن القضايا غير المعهودة ولصالح جمهور غير معهود، مثل (أ) القانون الدولي والتنمية - لأعضاء هيئات التحكيم في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية؛ و(ب) القضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية - للقضاة المحليين، بمن فيهم للقضاة المعنيون بالقضايا الدستورية؛ أو (ج) الجوانب الإنمائية للاستثمار - لممثلين من القطاع الخاص. كما دعا الخبراء الأونكتاد إلى تعزيز الشفافية عن طريق رصد التطورات السياسية الوطنية والدولية، وإتاحة القرارات المتعلقة بالاستثمار وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة لكي يطلع عليها الجمهور، وتطوير وتحسين قواعد بياناته بشأن السياسات الوطنية والدولية. وأخيراً، أشار إلى ضرورة إجراء المزيد من عمليات الاستعراض لسياسات الاستثمار والاضطلاع بمزيد من العمل بشأن تشجيع الاستثمار وتيسيره.

٣٢- ووجهت إلى الأونكتاد دعوة قوية لمواصلة تطوير برنامج بحوثه الابتكارية والرائدة الموجهة على أساس الطلب من أجل المساعدة في الإجابة عن بعض الأسئلة الأشد إلحاحاً التي تواجه اليوم المسؤولين عن رسم سياسات الاستثمار. وأشار إلى أن من المهم الاضطلاع بمزيد من العمل في مجال تحليلات وبحوث السياسات العامة، بما في ذلك بشأن القضايا المتصلة بإعادة توازن وتدعيم أبعاد التنمية المستدامة التي تنطوي عليها اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل تقديم حلول متطورة وعملية للمسؤولين عن وضع السياسات. واقترح أحد الممثلين أن يضع الأونكتاد إطاراً سياسياً شاملاً للاستثمار من أجل التنمية المستدامة يشمل الأبعاد الوطنية وكذلك الدولية لعملية صنع السياسات. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أنه من المستصوب أيضاً تعزيز البحوث على المستوى القطري، بوسائل منها مساعدة الأوساط الأكاديمية من خلال

شبكات مثل شبكة الجامعات ومؤسسات البحوث المعنية باتفاقات الاستثمار الدولية وعن طريق رعاية البحوث التي تستجيب للاحتياجات المحددة لفرادى البلدان.

٣٣- واعتُبر أن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، بوسائل منها بناء توافق في الآراء للتصدي للتحديات الناشئة عن الوضع الراهن المتمثل في تكاثر اتفاقات الاستثمار الدولية المعقدة والمتشابكة جانباً آخر من الجوانب المهمة. وأشار العديد من المشاركين إلى ضرورة اعتماد نهج متعددة الأطراف إزاء وضع القواعد في مجال الاستثمار الدولي من أجل العمل الجماعي على جعل النظام القائم نظاماً معقولاً يعمل لصالح التنمية. ويمكن القيام بذلك من خلال تبادل الخبرات والدروس المستفادة، وعن طريق تحليل القوانين والسياسات. وذكر أحد المشاركين بأنه من الممكن الاستفادة في هذا الصدد من الخطوط التوجيهية والمبادئ التي نشأت من خلال بحوث الأونكتاد وتحليلاته السياسية فيما يتعلق برسم سياسات الاستثمار على المستويين الوطني والدولي. وأخيراً، أشار الخبراء إلى أن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي ستعقد في الدوحة في عام ٢٠١٢، ومنتدى الاستثمار العالمي الذي سيُنظم في عام ٢٠١٢ أيضاً، ستيحان فرصاً هامة لتعزيز بناء توافق في الآراء في هذا المجال.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٤- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة يوم الاثنين، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيس: السيد لوزيوس واسيستشا (سويسرا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد وامكيلى ميني (جنوب أفريقيا)

باء - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.3/10) وبذلك فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

- ٢- إقرار جدول الأعمال
- ٣- جعل الاستثمار عاملاً مساهماً في التنمية: منظور السياسة العامة
- ٤- اعتماد التقرير

جيم - تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

- ٣٦- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الثلاثاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.
- ٣٧- وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١ -	حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء التالية:
الاتحاد الروسي	طاجيكستان
إثيوبيا	العراق
الأرجنتين	غينيا
إريتريا	الفلبين
إكوادور	فييت نام
ألمانيا	الكاميرون
أنغولا	كندا
أوزبكستان	كوبا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كوت ديفوار
إيطاليا	كولومبيا
البرازيل	الكويت
بنغلاديش	ماليزيا
بنن	مدغشقر
بيرو	مصر
بيلاروس	المكسيك
تايلند	المملكة العربية السعودية
الجمهورية التشيكية	موريشيوس
الجمهورية الدومينيكية	النمسا
جنوب أفريقيا	نيبال
زيمبابوي	نيجيريا
سري لانكا	هايتي
السلفادور	الهند
السودان	هنغاريا
سويسرا	هولندا
صربيا	الولايات المتحدة الأمريكية
الصين	اليابان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/MEM.3/INF.4.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
المجتمع الكاريبي (CARICOM)
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الاتحاد الأوروبي
مركز الجنوب
- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
مكتب العمل الدولي
مركز التجارة الدولية
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مجموعة البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية
منظمة التجارة العالمية
- ٤- وكانت المنظمات الغير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفترة العامة
جمعية وحدة وثقة المستهلكين (الدولية)
مهندسو العالم
المعهد الدولي للتنمية المستدامة
منظمة في سبيلها إلى الانتساب
مركز البحوث المتعلقة بالشركات عبر الوطنية
- ٥- وتحدث في الدورة الضيوف التالية أسماؤهم:
السيد كارل سوفانت، المدير التنفيذي، مركز فالي كولومبيا المعني بالاستثمار الدولي
المستدام، كلية الحقوق - معهد الأرض، جامعة كولومبيا
السيد ستيفن غيلب، أستاذ الاقتصاد، جامعة جوهانسبرغ
السيد مارينو بالدي، كبير المستشارين، أمانة الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، جنيف
السيد براين سمارت، المدير العام للرابطة البريطانية لحقوق الامتياز
السيدة آنا تيريسا تافاريس - ليهمان، أستاذة الاقتصاد الدولي، جامعة بورتو
السيد روبرتو اتشاندي، مدير برنامج الاستثمار الدولي، معهد التجارة العالمية
السيد بيير سوفيه، نائب المدير العام ومدير إدارة الدراسات، معهد التجارة العالمية
السيد ستيفن يونغ، أستاذ باحث في الأعمال التجارية الدولية، جامعة غلاسغو

السيدة أندريا شيمبرغ، مستشارة قانونية سابقة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
السيدة لورانس بويسون دي شازورن، أستاذة القانون الدولي، جامعة جنيف
السيدة غابرييل مارسو، جامعة جنيف
السيد جورج أبو صعب، أستاذ فخري في القانون الدولي، معهد الدراسات العليا في الشؤون الدولية والتنمية
السيد ستيفان تشيل، زميل بحوث أقدم، معهد ماكس بلانك
السيدة رباب ياسين، محامية (Mentha and Partners)
